

تحليل ابعاد الشمول المالي في البيئة المصرفية العراقية - تحديات و معالجات للمدة 2017 - 2021

Title Research

Financial and Banking Visions To Stimulate The Dimensions Of Financial Inclusion a Case Study Of The Banking Sector In Iraqi For .The Period 2017-2021

م.م سرى رفيع

M. M. Sirry Rafeeq

كلية الامام الكاظم/اقسام النجف

الاشرف

العلوم المالية والمصرفية

K@GMAIL.COM88SURA.RAFEEQ

ا.م.د وسام نعمة جعفر

Prof. Dr. Wissam Nima

Jaafar

جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد

سياسات نقدية / اقتصاد كلي

wisamn.rgeeb@uokufa.edu.iq

ا.د حسن كريم حمزة

Prof. Dr. Hassan Karim Hamza

كلية مزايا الجامعة الاهلية

اقتصاد دولي / تمويل واستثمار

Hassank.hamza@uokufa.edu.iq

المستخلص:

يمثل القطاع المصرفي عصب الحياة الاقتصادية في اية دولة كونه يؤدي دور الوساطة لتمويل التنمية فلا تنمية اليوم بدون قطاع مصرفي فعال ومتطور في مجال الاداء والارتقاء بالخدمات المصرفية مع اصحاب المصالح جميعا، في السنوات الاخيرة تزايد إقرار صانعي السياسات النقدية والمالية في العراق بمختلف اشكالها بأهمية الشمول المالي وإيصال الخدمات المالية الى أكبر عدد من فئات المجتمع لاسيما أصحاب الدخل المحدود ، يهدف هذا البحث لتقديم مفاهيم حول الشمول المالي، وأهميته واهدافه ودوره في التنمية واهم المبادرات التي قدمتها السلطة النقدية لتبني مشروع الشمول المالي، وقد اعتمد البحث على مجتمع احصائي تمثل بالقطاع المصرفي العراقي وللمدة (2017-2021) كونها تعطي انطباعاً حول واقع وابعاد الشمول المالي، واعتمد البحث على الجانب التحليلي للأبعاد والمؤشرات الفرعية للشمول المالي للحكم عليها، وتوصل الباحثين الى جملة استنتاجات أهمها :هو انخفاض مستويات أبعاد الشمول المالي في العراق لاسيما عند مقارنتها مع بعض الدول العربية على الرغم من وجود تزايد في المؤشرات الفرعية للأبعاد والمؤشر التجميعي للشمول المالي، كما استعرض البحث تحديات وسياسات توسيع الشمول المالي منها ما يتعلق بحماية المستهلك المالي وتفعيل عمل شركة التأمين على الودائع واستراتيجية التثقيف المالي وتقديم العديد من المبادرات بالشراكة مع وزارة التخطيط وعدد من المؤسسات النقدية الاقليمية والمؤسسات الراعية للشمول المالي وغيرها، وقد اوصى الباحثين بضرورة قيام السلطة النقدية باعتبارها الجهة المسؤولة عن تنويع فرص زيادة الشمول المالي بمتابعة دقيقة لما خططت له ضمن الاستراتيجيات والمبادرات والمعالجات التي اعدتها لذلك وعدم الاعتماد على مبادرات السلطة النقدية فقط وتحفيز المصارف على تقديم مبادرات ذات علاقة بالشمول المالي.

الكلمات الرئيسية: الشمول المالي، أبعاد الشمول المالي، تحديات الشمول المالي، استراتيجيات الشمول المالي

Abstract

The banking sector represents the backbone of economic life in any country, as it plays the role of mediation to finance development. There is no development today without an effective and developed banking sector in the field of performance and upgrading banking services with all stakeholders. In recent years, monetary and financial policy makers in Iraq in its various forms have increasingly recognized the importance of financial inclusion. And the delivery of financial services to the largest number of groups of society, especially those with limited income. The research relied on a statistical community represented by the Iraqi banking sector for the period (2017-2021) as it gives an impression about the reality and dimensions of financial inclusion. The research relied on the analytical side of the dimensions and sub-indicators of financial inclusion to judge them. It is the low levels of dimensions of financial inclusion in Iraq, especially when compared with some Arab countries, despite the presence of an increase in the sub-indicators of dimensions and the aggregate index of financial inclusion. And the strategy of financial education and the introduction of many initiatives in partnership with the Ministry of Planning and a number of regional monetary institutions and institutions sponsoring financial inclusion and others, The researchers recommended that the Monetary Authority, as the entity responsible for diversifying opportunities to increase financial inclusion, closely follow up on what it has planned within the strategies, initiatives and treatments it has prepared for that, and not rely on the monetary authority's initiatives only and motivate banks to provide initiatives related to financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, financial inclusion dimensions, financial inclusion challenges, financial inclusion strategies

مقدمة

لقد نمت دور القطاع المالي في العراق بشكل تصاعدي وساهم في نمو الاقتصاد وقد أصبح موضوع الشمول المالي من الأهمية التي برزت على الساحة العراقية، كما أصبح من البنود المهمة المدرجة على جداول واضعي السياسات الاقتصادية فضلاً عن اهتمام المؤسسات المالية والنقدية فيه، لما له من أهمية على مسيرة التنمية ومساهمته في تحقيق مستويات نمو عالية إضافة لتأثيره على الحد من مستويات الفقر وزيادة الادخار والاستثمار علاوة على زيادة مستوى التمكين للجميع من الحصول على مجموعه متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبتكاليف منخفضة وطريقة مناسبة للحصول على الخدمة.

العراق والقطاع المصرفي العراقي يسعى لتوسيع قاعدة الشمول المالي ومن خلال جهود الحكومة والسلطة النقدية والمالية وتبني استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل لتحفيز أبعاده سواء على صعيد امتلاك حسابات في المؤسسات المصرفية والمالية أو على صعيد الوصول للخدمات المالية المتنوعة أو لتطوير البنية التحتية وتوفير مستلزماتها لاسيما تنويع مؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات الائتمانية لتمارس نشاطها في مناطق جغرافية لغرض خدمة قطاعات المجتمع، كما سعت للتحديث والتطوير المستمر للنواحي التنظيمية والاطار القانوني بما يسمح لها ممارسة الصناعة المالية والمصرفية، لذلك جاء هذا البحث ليتناول بالدراسة النظرية والتحليل أهمية الشمول المالي والاستراتيجيات التي تبنتها السلطة المالية والنقدية لتحفيز أبعاد الشمول، كما يحاول إبراز أهم التحديات أمام توسيعه ليشمل بخدماته أكبر عدداً من شرائح المجتمع العراقي، فضلاً عن تناول استراتيجيات عديدة التي يمكن ان تعتمد عليها السلطة النقدية التي تسهم بشكل أو آخر في توسيع الشمول المالي.

المبحث الاول

المنهجية العلمية للبحث

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث كونه يتناول موضوعاً حيوياً احتل مكانة متميزة على الساحة المالية والمصرفية دولياً وإقليمياً (الشمول المالي) لأهميته في تحفيز التطور الاقتصادي والاجتماعي كونه يتسم بالشمولية للخدمات التي يقدمها لمختلف شرائح المجتمع لا سيما أصحاب الدخول المنخفضة ومنها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر، كما تبرز أهمية البحث من دراسة وتحليل أبعاد الشمول المالي للتعرف على مستوياتها ومستوى التقدم فيها علاوة على تحليل اهم التحديات أمام توسيع قاعدة الشمول المالي لدى القطاع المصرفي العراقي، . كما تتمثل أهمية البحث من التعرف على دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي فضلاً عن وضع الضوابط التي تسهم في فعالية نقاط البيع، الصراف الآلي وتقديم الخدمات لكل فئات المجتمع إذ يعد الشمول المالي من الاهداف الواجب تطبيقها على المستوى المحلي لغرض دعم الاقتصاد الوطني.

ثانياً: مشكلة البحث

الشمول المالي يعني إمكانية الوصول والاستخدام لمختلف الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي لفئات المجتمع وبجودة عالية لتفادي بعضهم لاسيما أصحاب الدخول المنخفضة ولجئها إلى القنوات غير الرسمية والتي تصعب الرقابة عليها إضافة لكلفتها العالية، كما أنه يعد القاعدة الأساسية لإرساء النمو المستدام في البلد، و يعزز الاستقرار المالي وعلى ضوء ذلك تبرز مشكلة البحث بالإجابة على الاسئلة الآتية:

- 1- هل كانت الدرجات المتحققة بالمستوى المقبول عند مقارنتها مع بعض الدول العربية؟
- 2- هل توجد تحديات تعوق توسيع ابعاد الشمول المالي؟ وماهي السياسات الواجب اتخاذها لتحفيز الشمول المالي .

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على واقع القطاع المصرفي وتطور مؤشرات الشمول المالي.
- 2- الكشف عن التحديات التي تواجه الشمول المالي للقطاع المصرفي في العراق وسبل مواجهتها..
- 3- تحليل واقع أبعاد الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي والمؤشرات الفرعية لتلك الابعاد.
- 4- الوقوف على أهم الاستراتيجيات لتوسيع أبعاد الشمول المالي ومساهمة السلطة النقدية بها.

رابعاً: فرضية البحث

تتمحور فرضية البحث بالاتي:

((ضعف مستويات ودرجات ابعاد الشمول المالي للقطاع المصرفي بسبب ضعف متطلبات تطبيقه المعبر عنها بمؤشراته الأساسية)).

خامساً: متغيرات البحث .

1.الوصول للحسابات المصرفية: ويعتمد في قياسه على عدة متغيرات ويعبر عن مدى قدرة الافراد للوصول للخدمات التي تقدمها المصارف بسهولة ويسر وبتكلفة منخفضة

2. الاستخدام : ويعبر عن فاعلية المؤسسات المالية والمصرفية من خلال تفاعلها مع القطاعات الاقتصادية والتمويل الذي تقدمه لها ويعكس لنا أيضاً كفاءة الإدارة المصرفية باعتبارها من مؤسسات الوساطة المالية الفاعلة في تشجيع التعامل معها من قبل أصحاب المصلحة
3. جودة الخدمات المصرفية: ان ضمان جودة الخدمات المصرفية المقدمة هو تحدياً للمصارف، كما ان الجودة ليس بعداً واضحاً ومباشراً إذ ان هناك عوالم عديدة مؤشرة على جودة ونوعية الخدمات المصرفية مثل (التكلفة / الثقافة المصرفية).

جدول (1) أبعاد الشمول المالي

اسم البعد	المؤشر	معادلة حسابه
الوصول	الكثافة المصرفية الانتشار المصرفي الانتشار المصرفي لل ATM الانتشار الجغرافي لل ATM الانتشار الجغرافي لنقاط البيع POS	عدد السكان / عدد الفروع المصرفية (لكل 1000 نسمة) عدد الفروع المصرفية / عدد السكان (لكل 100000 نسمة) عدد أجهزة الصراف الآلي / عدد السكان البالغين (لكل 100000 نسمة) عدد أجهزة الصراف الآلي / مساحة العراق (لكل 1000 كم2) عدد نقاط البيع / مساحة العراق
الاستخدام	العمق المصرفي للودائع العمق المصرفي للائتمان عدد حسابات الودائع عدد المقترضين	ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي x 100 الائتمان المقدم للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي x 100 عدد المودعين / عدد السكان (البالغين أكثر من 15 سنة) عدد حسابات الاقتراض / عدد السكان البالغين
جودة الخدمة المصرفية	الشفافية الراحة والسهولة حماية المستهلك التتقيق المالي العوائق الائتمانية تحمل التكاليف السلوك المالي	يمكن قياسها نوعياً

سادسا : الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تمثلت الحدود المكانية في القطاع المصرفي العراقي، كما تم اعتماد المدة (2017- 2021) كحدود زمانية للبحث.

المبحث الاول

الشمول المالي (المفهوم – الاهمية – الابعاد)

اولا: مفهوم الشمول المالي

تتعدد المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالشمول المالي، وجاء هذا التعدد نتيجة اختلاف التوجهات الفكرية التي تتبنى المفهوم، فكل توجه فكري يعرفه على ضوء تطلعات توجهاته، وفيما يلي بعض الآراء للمؤسسات حول تعريف الشمول المالي.

المصدر	المفهوم
البنك المركزي العراقي (2018: 5)	وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الافراد وقطاع الاعمال وبتكاليف مناسبة مما يساهم في استدامة التنمية.
صندوق النقد العربي (2016: 15)	إتاحة واستخدام كافة العمليات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، الدفع الالكتروني، التأمين، التمويل والائتمان.
اتحاد المصارف العربية (2015: 24)	تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على عدد أكبر من المجتمعات المؤسسات والافراد خصوصاً شريحة الدخل المنخفض في المجتمع.
مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي (2015: 11)	تعزيز وصول واستخدام جميع فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.
الشبكة الدولية للتتقيق المالي (INFE) (2016: 2)	العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والتي تخضع للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبشكل كافٍ.

توفير وتكافؤ الفرص للوصول الى مجموعة من الخدمات المصرفية المناسبة مثل المدفوعات، الائتمان، الدفع، التأمين وغيرها من قبل الافراد والمؤسسات لاسيما ذوي الدخل المنخفض والمشروعات الصغيرة.	Weidong Chen and Xiaohui.2020,1
حالة يستطيع فيها جميع الأشخاص الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، المقدمة بأسعار معقولة، وبطريقة مناسبة، وبكرامة للزبائن.	Gatnar (2: 2013)
عملية تسهيل الحصول على الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع من خلال البنوك والمؤسسات الأخرى والمكاتب.	Hameedu (188: 2014)
إتاحة كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكثر عدد من المجتمعات والمؤسسات وافراد المجتمع ذات الدخل المنخفض.	Rahming,2021,347

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بعض الادبيات الواردة.

ومن خلال التعاريف أعلاه نستطيع طرح المفهوم الاتي للشمول المالي بأنه: عملية يمكن من خلالها تظافر الجهود لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية للزبائن والمواطنين سواء من خلال ملكية حساب واستخدامه والادخار والدفع الالكتروني والحصول على القروض والوصول لتلك الخدمات بسهولة وبتكلفة مقبولة، وكل ذلك يعزز الثقة المتبادلة ما بين الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي وأصحاب المصلحة معه.

كما نستنتج ان الشمول المالي يعمل على:

- 1- الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.
- 2- حصول جميع الشرائح على الخدمات المالية وخاصة شريحتي الدخل المنخفض والمحرومة على حد سواء من خلال ملكية حساب واستخدامه والادخار والدفع الالكتروني والحصول على القروض .
- 3- القضاء على الفقر وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة.
- 4- تحقيق عملية الرفاهية للمجتمع .
- 5- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: أهمية الشمول المالي

زاد الاهتمام الدولي بتحسين نسبة الشمول المالي وخاصةً بعد الازمة الاقتصادية التي حصلت عام 2008، وما نتج عنها من أزمات مالية ومصرفية، إضافة إلى تأثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي لتلك البلدان وبرزها ارتفاع نسبة البطالة وازدياد حجم الفئات الاجتماعية المهمشة اقتصاديا وارتفاع مستوى الجرائم المالية والانحرافات الاجتماعية بسبب انهيار كثير من المؤسسات الإنتاجية والمصرفية وشركات التأمين، ولذلك وضعت البنوك المركزية والمؤسسات المالية خططاً لتطوير الشمول المالي في الدول التي تعمل فيها ويتم من خلالها شمول كافة فئات المجتمع بالمنتجات المالية، ويمكن أبرز أهمية الشمول المالي بالاتي: (لفته، 2019: 3).

1. جذب مستثمرين من السوق العالمي في بلدنا بصورة جيدة مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف.
2. يساهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية.
3. يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية ونتيجة لذلك فإنه يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال.
4. يمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة إلى تحسين الإدارة المالية للدولة والافراد بشكل كبير، فضلا عن توفير الفرص للقطاع المصرفي ليشمل عدد مختلف من شرائح المجتمع.
5. تقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات عندما تتحول إلى المدفوعات الالكترونية. Irshad & Shahid, (2019:337).

6. النظام المالي الشامل يساهم في الحد من نمو مصادر التمويل غير الرسمية. (Sarma,2008: 1-2).
7. الشمول المالي يسهل للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار للمستقبل، وبالتالي فإنه يعزز الاستقرار المالي. (Fungacova & Weill, 2014: 5).
8. يعد الشمول المالي أداة فعالة تساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل. (Park,2015:1).
9. رفع نسبة النمو الاقتصادي عبر تحفيز الاستثمارات وتمكين أكبر شريحة اجتماعية من الوصول إلى مصادر التمويل وكل ذلك يساهم في توفير فرص عمل إضافية. (علي، 2015:13).
10. يساهم الشمول المالي في أتمته النظام المالي بمؤسساته المتنوعة وزيادة الاعتماد على تقديم الخدمات الالكترونية وتقليل الاحتفاظ بالنقدية السائلة لتمشيه المعاملات. (حسين، 2013:7)

ثالثاً- بعد جودة الخدمات المالية:

تعد عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي في حد ذاته، ومع ذلك فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعد ايضاً تحدياً إذ يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً إذ يوجد عوامل عديدة تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: (تكلفة الخدمات، الثقافة المالية، الراحة والسهولة، حماية المستهلك المالي). (الزيني، 2018: 171). وفي ما يلي توضيح لتلك الابعاد. (عجور، 2017: 14).

- 1- الشفافية: يجب على مقدمي الخدمات ان يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية وبكل شفافية لتمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية.
- 2- الراحة والسهولة: يقيس هذا البعد وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- 3- حماية المستهلك: أي توضيح القوانين والإجراءات الموجودة فعلاً لضمان حقوق وحماية مستخدمي الخدمات المالية وعدم حصول مقدمي الخدمات المالية على منافع غير عادلة من خلال الاحتيال والممارسات غير العادية.
- 4- التثقيف المالي: يقيس المعارف المالية لدى الزبائن بقدرتهم على اتخاذ القرار الصحيح في عملياتهم المصرفية.
- 5- السلوك المالي: سمة هامة للزبون المالي ومعرفة كيف يتأخر الزبون بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
- 6- العوائق الانتمائية: يقيس هذا البعد العوائق الانتمائية التي تعيق الزبون من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية.
- 7- تحمل التكاليف: يقيس هذا المؤشر مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض ومعرفة الحد الأدنى للأجور والرسوم.

للمبحث الثاني:

واقع ومؤشرات الشمول المالي في العراق:

يسعى البنك المركزي إلى زيادة مستوى الشمول المالي داخل البلد وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي اتخذها لتحقيق هذا الهدف لأجل ان يكون هناك عدد اكبر من الجمهور داخل النظام المالي والاتجاه نحو التبادل الالكتروني بدلاً من التبادل النقدي، لذلك فإن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً طردياً مع التطور التكنولوجي.

تعد مؤشرات الشمول المالي من أهم أدوات التحليل التي تستخدمها البنوك المركزية والمؤسسات المالية المعنية بتحليل واقع القطاع المصرفي في البلدان النامية والمتقدمة فيها من خلال بيانات مالية وجغرافية، وفي هذا الإطار اتخذ صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دوراً بارزاً وكبيراً على المستوى الدولي في جمع البيانات ووضع معايير من أجل تحسين الشمول المالي وطرق قياسه. ونجد ان للشمول المالي أبعاد ومؤشرات عديدة والتي تستخدم لقياسه وبحسب البيانات المتوفرة لكل بلد، وبالنسبة للعراق سوف يتم الاعتماد على بعدي الوصول والاستخدام من أجل تحليل وحساب مؤشرات الفرعية وحساب مؤشر الشمول المالي في العراق للفترة (2017-2021).

أولاً: واقع الجهاز المصرفي العراقي (النشأة والتطور)

لقد انعكست التغيرات السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 وتغير النظام السياسي في العراق على عمل القطاع المصرفي ومن أبرز ملامح هذه المرحلة هي تأسيس المصرف العراقي للتجارة عام 2003 وصدر قانون البنك المركزي العراقي رقم 54 لسنة 2004 وقانون المصارف التجارية رقم 94، فضلاً عن صدور قانون سوق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004، وقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، إضافة الى بناء مؤسسات سائدة للقطاع المصرفي مثل الشركة العراقية للكفالات المصرفية وقانون غسيل الاموال ورابطة المصارف العراقية وغيرها، وبموجب ذلك سعت السلطة النقدية لتبني برنامج اصلاح عراقي فقد عملت السلطة النقدية على إعادة الهيكل التنظيمي للبنك المركزي، من خلال إلغاء المديرية العامة للاعتمادات وإلغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب مكافحة غسيل الأموال، ومن جانب آخر عملت على التخلص من سياسة الكبح المالي المتمثلة في تحديد أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان، وأجازت السلطة النقدية لعدد من المصارف العربية والأجنبية للعمل داخل العراق سواءً على شكل فروع مستقلة أو شراكات مع المصارف الأهلية، أما في عام 2008 فقد شهدت الساحة المصرفية تطورات عديدة، ومن أهمها منح إجازات لمصارف جديدة بهدف توسيع الجهاز المصرفي العراقي ونشر فروعه في مختلف مناطق العراق وخاصة في الأقضية والنواحي بهدف توفير الخدمات المصرفية لعموم المواطنين، فضلاً عن منح إجازات لشركات التحويل المالي، وفي عام 2012 اتخذ البنك المركزي العراقي المزيد من التدابير من أجل رفع مستوى أداء مؤسسات الجهاز المصرفي من خلال إصدار تعليمات خدمات المدفوعات، وإصدار قانون الدفع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، وكذلك زيادة رؤوس

ويمكن توضيح مكونات الجهاز المصرفي كما هو في عام 2021 من خلال الجدول الاتي:

جدول (2) تطور بيانات المصارف العاملة في العراق في نهاية عام 2021

نوع المصرف	العدد	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	الموجودات (مليون دينار)	عدد الفروع في بغداد	عدد الفروع في المحافظات	عدد الفروع خارج العراق	المجموع	عدد الموظفين
مصارف حكومية	6	4340471	125322643	147	262	2	411	17141
مصارف حكومية اسلامية	1	150000	174000	2	2	—	4	200
مصارف عراقية محلية	25	5964572	18159474	94	180	1	275	4809

3758	182	1	111	70	12369915	6483196	28	مصارف اسلامية محلية
88	5	—	3	2	1133811	132003	2	مصارف اجنبية اسلامية
464	28	—	15	13	2432874	776271	12	مصارف اجنبية
26460	905	4	573	328	159592747	17846513	74	المجموع

المصدر : (من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية، 2021: الملاحق الاحصائية).

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد الفروع المصرفية في العاصمة بغداد بلغ (328) فرعاً مصرفياً واحتلت اهمية نسبية 37% مقابل 64% للفروع المتواجدة في المحافظات العراقية، وعند معاينة تقارير النشرة الاحصائية للسلطة النقدية لوحظ ايضاً هناك محافظات تتواجد فيها فروع مصرفية بشكل كبير مقارنة مع محافظات أخرى، وهذا يدل على عدم الانتشار المصرفي المستند إلى الحاجة الفعلية للفروع وعدد السكان إضافة إلى عدم توزيع الفروع افقياً على مستوى المحافظة فقد تخلو النواحي منها وفي اغلبها.

وعند تحليل الجدول بالنسبة الى الموجودات للمصارف الحكومية إلى اجمالي الموجودات نلاحظ ان على الرغم من الظروف التي مر بها العراق نتيجة وباء كورونا ان موجودات القطاع المصرفي قد تطورت وسجلت ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة زيادة قيمة موجودات المصارف بالعملة الاجنبية، واحتلت موجودات المصارف الحكومية أهمية نسبية عالية بلغت حوالي 79% على الرغم من قلة عدد المصارف الحكومية مقارنة بالأهلية ويعود ذلك لمليكيته بنايات عديدة، في حين لا تمتلك المصارف الاهلية البنايات بل تقوم بالإيجار لمقرات فروعها، علاوة على الثقة المتبادلة بين المجتمع والمصارف الحكومية.

وعند معاينة تقرير الاستقرار المالي في العراق فيما يخص رؤوس الاموال فقد شكلت نسبة رأس مال المصارف الاهلية النسبة الأكبر إلى اجمالي رأس المال بلغت حوالي 76%، وانخفاض نسبة رأس المال للمصارف الحكومية نتيجة لارتفاع عدد المصارف الخاصة مقارنة مع الحكومية فضلاً عن التزام المصارف الخاصة بتعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة برفع رأس المال إلى 250 مليار، وعلى الرغم من ذلك فنجد ان مشاركة المصارف الاهلية بالعمليات المصرفية لاسيما جذب الودائع ومنح الائتمان والاستثمار ضعيفة جداً فقد لا تتجاوز المشاركة بالائتمان 11% وفي قبول الودائع 16% والاستثمار 6%.

اما من ناحية عدد الموظفين فنجد الفرق الواضح بين موظفي المصارف الحكومية والذي بلغ حوالي (17000) موظفاً، في حين نجد ان المصارف الاهلية وبالرغم ان عددها وفروعها أكثر بكثير من المصارف الحكومية الا انها لا توظف من التخصصات المالية سوى (9000) ألف موظفاً، وهذا يعني ان كل فرع مصرفي اهلي لا يوظف سوى (10-15) موظف وهذا لا ينسجم مع العمل المصرفي.

ثانياً: تطور بيانات الشمول المالي:

لغرض الوقوف على واقع مؤشر الشمول المالي التجميعي لابد من استعراض واقع بيانات المتغيرات التي تدخل في حسابه ومنها:

1 - عدد الفروع المصرفية والانتشار المصرفي.

تعد المصارف من أهم المؤسسات التي يتم عن طريقها زيادة الشمول المالي وتنفيذ اهداف السياسة النقدية وإيصال جميع الخدمات المالية إلى الجمهور لذلك فإن هذا المؤشر يهتم بعدد فروع المصارف داخل الاقتصاد ومدى زيادة اعدادها وعلاقتها بالانتشار والكثافة المصرفية، والجدول (3) يوضح تطور تلك الفروع للسنوات (2017-2021). (البنك المركزي، 2021: 151). جدول (3) عدد الفروع المصرفية في العراق للمدة (2017-2020)

السنوات	عدد السكان	عدد الفروع	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2017	37140	843	44,05	2,27
2018	38200	865	44,16	2,27
2019	39300	888	44,25	2,25
2020	40150	891	45,06	2,21
2021	41190	905	45,51	2,19

المصدر: - البنك المركزي العراقي. تقرير الاستقرار المالي ص 145 2021

- وزارة التخطيط، الموقع الالكتروني <http://mop.gov.iq> ،

يعد مؤشري الكثافة والانتشار المصرفي من المؤشرات المهمة في قياس مستوى الشمول المالي ويعتمدان على عدد الفروع المصرفية واطهرت بيانات 2021 انهما دون المستوى المطلوب على الرغم من تشجيع السلطة النقدية على فتح الفروع المصرفية وكانت الزيادة بنسبة 1,6% عام 2021 مقارنة عن سابقتها بسبب زيادة فروع المصارف الاسلامية وهذا أدى الى ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إلى 45,5 وصاحب ذلك انخفاض الانتشار المصرفي عن عام 2020 والسبب هو نمو السكان بنسبة اكبر من نمو عدد المصارف، وعند مقارنة العراق مع بعض الدول العربية نجده يحتل مرتبة متأخرة في عدد الفروع المصرفية فمثلاً في المغرب عدد الفروع لكل 100 ألف نسمة بلغ 24,2% وفي الاردن 14,1% وفي الكويت 13,1% وفي الامارات 8% وفي الجزائر 5,3% اما في العراق 3,9%.

2-خدمات الدفع الالكتروني (أجهزة الصراف الالى ATM ونقاط البيع بالتجزئة POS وأجهزة الدفع الالكتروني POC). تسعى السلطة النقدية إلى زيادة خدمات الدفع الالكتروني وتعد هذه الاهداف من اولياتها وترمي من خلال دخول اكبر عدداً من افراد المجتمع العراقي الى النظام المالي وزيادة التعامل الالكتروني والتخلص من التعامل بالنقد ومن خلال بيانات الجدول (4) نلاحظ ان هناك زيادة في عدد اجهزة ATM ، POS ، POC لكل الف كم في العراق فارتفع عدد اجهزة الصراف الالى من 1,5% عام 2017 الى 3,6 عام 2021 ولتصل الى عدد 1165 جهاز من 865 جهاز عام 2017 ، وكذلك اجهزة نقاط البيع من 2,1 الى 19% عام 2021 ولتصل الى 8329 جهاز عام 2021 من 2200 عام 2017 ، اما اجهزة POC فقد ازداد عددها من 11,7% عام 2017 الى 33,5% عام 2021، ولكن رغم هذا الارتفاع ما زال الانتشار في خدمات البيع بالتجزئة بسيط جداً بسبب ان أغلب الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة (POS) لعدم انتشار هذه الثقافة وتركزها حالياً في العاصمة بغداد دون نشرها في المحافظات، ومن المتوقع ذلك خلال العام توسيع العمل بها، ولكن مع استمرار جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح اكبر عدداً ممكناً من هذه الأجهزة فان هذه النسبة من المتوقع ان تزداد في المدة القادمة لأجل تقديم أفضل الخدمات الى الجمهور وهذا بدوره يساعد في زيادة الافراد الذين يدخلون في النظام المالي وزيادة مستوى الشمول المالي الذي هو الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي (تقرير الاستقرار المالي، 2020: 161). والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى مساحة العراق (ATM و POS و POC)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
أجهزة ATM	1,5	2,0	2,3	2,7	3,6
أجهزة POS	2,1	5,0	5,1	8,9	19,0
عدد POC	11,7	15,1	26,6	29,5	33,5

المصدر: (من اعداد الباحثان اعتمادا على البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي-2021 ص 146). اما انتشارها الى عدد السكان لكل مائة الف نسمة ايضا مازالت منخفضة والسبب هو زيادة التعامل النقدي وانجاز المعاملات المالية بين الافراد والتجار يدويا وعدم انتشار هذه الثقافة بعد، والشكل الاتي يوضح ذلك (يحول الجدول الى شكل مدرج) جدول (4) تطور عدد أجهزة الدفع الالكتروني الى عدد السكان (مائة الف نسمة)

السنوات	ATM	POS	POC
2017	1,8	2,5	13,8
2018	2,3	5,8	17,3
2019	2,6	5,7	29,7
2020	2,9	9,8	32,2
2021	3,8	20,2	35,2

والملاحظة هو ان النسب اعلاه رغم اتجاهاها التصاعدي لكنها تبقى منخفضة اذا ما قورنت مع بعض الدول العربية فمثلا عدد اجهزة الصراف الالى لكل مائة الف نسمة في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا بلغ 26,1 عام 2020 ولا بد للمصارف من زيادة ذلك وعدم الاعتماد على دعم المركزي العراقي ، اما على مستوى الدول العربية ففي الكويت فانتشارها بلغ حوالي 79% وفي قطر 53% والاردن 31% والجزائر 9% وفي العراق وصلت الى 5,4% (<http://Data.albank.org/fB.ATM.total>). **aldawli**

3- عدد حسابات الودائع والبطاقات والمحافظ الالكترونية للسنوات 2018-2021:

ان الزيادة التي تحصل في عدد الحسابات المصرفية والبطاقات والمحافظ الالكترونية تعد تطوراً وتوسعاً في حجم الشمول المالي . وان الخطوة الأولى نحو الشمول المالي هي: فتح حساب مصرفي، ومن ثم فإن الزيادة في عدد الحسابات المصرفية بمعنى شمول العدد الأكبر من الافراد في النظام المالي وقد ازدادت عدد الحسابات المصرفية في العراق عام (2020) إذ بلغت أكثر من (5.6) ملايين حساب وان هذه النسبة تعد جيدة جداً وتشهد نمواً سريعاً وكبيراً إذ ارتفعت نسبة الحسابات المصرفية الى (44%) عام 2020 مقارنة بعام (2019) بسبب برنامج توطيّن رواتب موظفي الدولة وافتتاح شركات جديدة فضلاً عن عزوف الجمهور إلى الادخار في المصارف بسبب زيادة نسبة الفائدة على الودائع، والامر كذلك يخص المحافظ الالكترونية إذ نجد ان هناك ارتفاعاً في المحافظ الالكترونية بصورة كبيرة ويعود السبب في هذا الارتفاع الى الاستخدام الواسع للمحافظ الالكترونية عن طريق الهاتف المحمول بسبب سهولة استخدامها فبلغت نسبة النمو في تلك المحافظ 71% عام 2021 مقارنة مع عام 2020 كما كان هناك نمو البطاقات الالكترونية بلغ 21% لعام 2021 مقارنة مع العام السابق له. وفي المجمل نلاحظ ان هناك زيادة في دخول الافراد الى النظام المالي مما يدل على ان هناك توسعاً في الشمول المالي. (البنك المركزي العراقي، 2021: 159). والجدول الاتي يوضح ذلك.

جدول (5) عدد حسابات الودائع وعدد البطاقات والمحافظ الالكترونية

الحساب	نوع الحساب	2018	2019	2020	2021
--------	------------	------	------	------	------

191955	186036	83.612	23.202	عدد حسابات الودائع	عدد الحسابات المصرفية
3915175	3489040	1446969	317835	عدد حسابات التوفير	
2016322	1981826	1153037	773759	عدد الحسابات الجارية	
5083997	2811503	1460891	872894	عدد البطاقات المدينة	عدد البطاقات الالكترونية
509270	46469	38883	22067	عدد البطاقات الدائنة	
2107265	1226235	403797	271906		عدد المحافظ الالكترونية

المصدر: (من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، 2018-2021).

4- المؤسسات المالية غير المصرفية في توفير الخدمات المالية:

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية من المؤسسات التي تساهم بصورة فاعلة في تطوير الواقع المالي لأي اقتصاد ومن هذه الشركات:

أ- شركات التأمين: تعد هذه المؤسسات ذات نشاطاً مالياً وذات خصوصية بتوظيف الاموال وفق صيغ تعاقدية تحقق فوائد اجتماعية واقتصادية وتؤدي دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني للبلد، وتعددت فروع المؤسسة في العراق لتشمل: التأمين البحري، والتأمين على الحياة، والتأمين على السيارات.

ب- صندوق التقاعد الوطني: أسس هذا الصندوق لضمان خدمة المتقاعدين مدنيين او عسكريين للحصول على حقوقهم التقاعدية في أقصر وقت ممكن عن طريق بطاقات الدفع الالكترونية وهذا يعد من محفزات الشمول المالي.

ج- صندوق الاسكان العراقي: أسس هذا الصندوق من قبل وزارة الاعمار والاسكان وان الغاية من انشائه هو توفير سكن وبيئة ملائمة لأكثر عدد من الاسر والافراد ذوي الدخل المنخفض من اجل شمول هذه الشريحة بالشمول المالي الذي يسعى إليه البنك المركزي، وان تطوير عمل هذه المؤسسات وزيادة نشاطها سوف ينعكس ايجابياً على واقع الشمول المالي لما توفره من سهولة في انجاز المعاملات والتحول نحو الإنجاز الرقمي لها مما يساعد في توفير الجهد والوقت والذي يعد جاذباً للجمهور لأجل الدخول الى النظام المالي. (البنك المركزي، 2020: 143).

د- الشركة العراقية للكفالات المصرفية: تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية عام 2009 بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق في الوصول إلى مصادر التمويل الرسمي، واصبح عدد المساهمين رأس المصارف الخاصة (16) مصرفاً، إن رسالة الشركة وهي زيادة نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى مصادر الائتمان وذلك عن طرق تقديم كفالات جزئية للقروض التي تمنحها المصارف، وان اهداف الشركة هي تسهيل مهمة أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم. (البنك المركزي، 2020: 83).

هـ - الشركة العراقية لضمان الودائع: تم تأسيس هذه الشركة عام 2019 وتسعى الشركة لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع عن طريق حماية أموال المودعين وزيادة ثقتهم بالجهاز المصرفي، ومن اهداف الشركة هي: توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور لدى المصارف العراقية والقضاء على ظاهرة الاكتناز التي تتمثل بتعطيل رؤوس الاموال وكذلك لزيادة الثقة بالقطاع المصرفي عن طريق رفع الوعي المصرفي لدى الجمهور وحماية المودعين والمحافظة على حقوقهم وتوعية الجمهور بنظام ضمان الودائع داخل العراق. (البنك المركزي، 2019: 90).

5- العمق المصرفي والاهمية النسبية للمصارف في الاقتصاد:

إن مستوى العمق المصرفي يقيس مستوى تطور الوساطة المصرفية عن طريق سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية وانخفاض تكلفتها والتوسع في المؤسسات والأدوات المصرفية المختلفة والتي تساهم في دعم عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وزيادة مستوى الشمول المالي، وتقاس الاهمية النسبية للقطاع المصرفي من خلال عمقه المصرفي ومقدار الودائع التي يستطيع جذبها من القطاع الخاص منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك من خلال الائتمان الممنوح للقطاع الخاص باعتبارهما يعبران عن فعالية القطاع المصرفية وتطور الوساطة المالية عن طريق سهولة الوصول للخدمات المصرفية وانخفاض كلفها ، والتنوع في الأدوات المصرفية والتي تساهم في دعم الاستثمار ومن الجدول يتضح عدم الاستقرار في المؤشر خلال المدة على الرغم من ارتفاع العمق المصرفي من حيث الائتمان من 8,8% عام 2017 الى 9,8% عام 2021 وكذلك ارتفاع العمق المصرفي للودائع من 11,8% الى 14,3% عام 2021.

جدول (6) العمق المصرفي (مليون دينار)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
العمق المصرفي للودائع الخاصة	11,8%	10,2%	11,1%	16,3%	14,3%
الائتمان المقدم للقطاع الخاص	8,8%	7,5%	7,6%	11,8	9,8%
الناتج المحلي الإجمالي	225722376	254870185	262917150	198774342	301439534

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، 2021-2017

ثالثاً: المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق

إن قياس المؤشر التجميعي المركب للشمول المالي يتطلب الخطوات التالية:

أ- تحديد القيم المستهدفة : استناداً إلى القيم الواجب تحققها في العراق، من خلال مقارنتها مع ما تم تحقيقه فعلاً في بعض الدول العربية،

ب- تحديد الأوزان: تم تحديد أوزان متساوية لبعدي الوصول والاستخدام (0.50) لكل بعد كما تم إعطاء أوزان للمتغيرات الفرعية لكل بعد تعكس أهميتها في البعد.

ج- تجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد للشمول المالي في العراق، استناداً إلى هذه الطريقة فإن قيمة المؤشر التجميعي ستراوح بين الصفر والواحد. إذ كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد فإن هذا يعني أن مستوى الشمول المالي عالٍ ومخاطر أقل وزيادة الاستقرار، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر فإن هذا يعني أن مستوى الشمول المالي منخفض ومخاطر عالية (تقرير الاستقرار المالي، 2016: 151).

وسيتيم حساب المؤشر التجميعي لعامي 2021/2019 وهي كافية لبيان كيفية حساب المؤشر وسنطوي الرموز الآتية للمتغيرات .

A=متغيرات الوصول.

B=متغيرات الاستخدام.

X=المؤشر القياسي لكل متغير.

T=القيمة المستهدفة للتحقيق.

D=مؤشر الوصول.

D1 مؤشر الاستخدام.

W=الأوزان.

من خلال قسمة قيمة المتغير الفرعي للمؤشر (A) على القيمة المستهدفة (T) نحصل على المؤشر القياسي لكل متغير (X=A/T) ومن ثم ضرب الناتج بالوزن المعطى للمؤشر الفرعي (W) لنحصل على المؤشر القياسي لكل محور (D)، نكرر العملية لكل المؤشرات الفرعية، ومن ثم نجمع الناتج لنحصل على (ΣD) ثم نضرب هذا الناتج بالوزن المعطى للبعد وهو (0.5) ومن ثم نجمع الناتج لكل الأبعاد لنحصل على قيمة المؤشر للسنة المعنية.

جدول (7) آلية احتساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2021-2019)

المتغير	2019 A1	الأوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي لكل متغير $X1=A1/T$	المؤشر القياسي للمحور $D1=\sum W*X1$	أوزان متساوية (ω)	المؤشر التجميعي (ω)*D1
2019							
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	2.25	25	0.0900	0.0450	0.5	0.1298
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	4.35	50	0.0870	0.0218		
	عدد الفروع/1000 كم ²	2.03	25	0.0812	0.0106		
	عددATM/1000 كم ²	2.33	25	0.0932	0.0112		
		1			0.0885	0.5	
	حجم الودائع/GDP %	11.68	75	0.1557	0.0779		
الاستخدام	حجم القروض/GDP %	8	75	0.1067	0.0533		
		1			0.1312		
2020							
المتغير	A2	W	T	$X2=A2/T$	$D2=\sum W*X2$	(ω)	(ω)*D2
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	2.21	25	0.0884	0.0442	0.5	0.1991
	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	5.42	50	0.1084	0.0271		
	عدد الفروع/1000 كم ²	2.8	25	0.1120	0.0145		
	عددATM/1000 كم ²	3.45	25	0.1380	0.0165		

		0.1023			1			
	0.5	0.0805	0.1610	75	0.5	12.08	حجم الودائع/GDP %	الاستخدام
		0.0554	0.1109	75	0.5	8.32	حجم القروض/GDP %	
		0.1359			1			

2021

2021								
*D3 (ω)	(ω)	D3=ΣW*X3	X3=A3/T	T	W	A3	المتغير	
0.3351	0.5	0.0438	0.0876	25	0.5	2.19	نسبة الانتشار المصرفي	الوصول
		0.019	0.076	50	0.25	3.8	عددATM/عدد البالغين (ألف نسمة)	
		0.0166	0.128	25	0.13	3.2	عدد الفروع/1000 كم ²	
		0.0187	0.156	25	0.12	3.9	عددATM/1000 كم ²	
					1			
	0.5	0.0953	0.1907	75	0.5	14.3	حجم الودائع/GDP %	الاستخدام
		0.0653	0.1307	75	0.5	9.8	حجم القروض/GDP %	

2021

المصدر: (من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية (2021-2019)).
المبحث الثالث :

رؤى مالية ومصرفية لتحديات واستراتيجيات تحفيز ابعاد الشمول المالي

اولا: تحديات توسيع الشمول المالي:

1: ضعف الوعي المصرفي

إن العراق لازال يسجل إحدى الأدنى المستويات في المنطقة العربية والعالم فيما يخص الشمول المالي إذ يمتلك نحو (11%) فقط من البالغين حسابات مصرفية وتنخفض هذه النسبة لدى النساء إلى (7.4%) مقابل (14.6%) لدى الرجال حسب بيانات البنك الدولي، فيما تنخفض نسبة الشمول المالي إلى (7.6%) في الأرياف بسبب ضعف الانتشار المصرفي لفروع المصارف العراقية وكذلك ضعف مستوى الثقافة المصرفية في العراق إذ إن نسبة (27%) فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة، وكذلك ان السوق المصرفية ذات التركيز العالي تؤدي الى زيادة القوة السوقية المصرفية التي تستحوذ على نسب عالية من العمليات المصرفية وكذلك ان نسبة التسرب النقدي في العراق تصل الى (60%) وهي تمثل نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي من اجمالي العملة المصدرة (بтал، 2020: 17).

وهذا دليل على ضعف التعامل مع المصارف على الرغم من تحسنه نتيجة إجراءات عديدة أتخذها البنك المركزي ولاسيما مشروع توظيف الرواتب، كما ان نسبة السيولة المصرفية للقطاع المصرفي عالية جدا تصل الى (70%) وهي تزيد عن النسبة المعيارية (30-35%)، وتعني عدم قدرة المصارف لاسيما الخاصة على توظيف اموالها، والنتيجة إن قوة التركيز لدى بعض المصارف دون غيرها تسمح لها بفرض أسعار فائدة اعلى على المقترضين وهذا ما يزيد المخاطرة عليهم ويؤثر سلباً على توسيع تعاملاتهم المصرفية. وكذلك بسبب ان المصارف الحكومية تستحوذ على اكثر من (60%) من العمليات المالية والمصرفية مقارنة بالمصارف الاهلية إذ يتكون الجهاز المصرفي من (76) مصرف (7) منها مصارف حكومية و(69) مصارف خاصة وهذه المصارف الحكومية يكون تركيزها في المدن وانعدامها في الارياف والقرى، وحسب ما نشر في تقرير الاستقرار المالي 2020 ان الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مازالا يمثلان مستويات منخفضة في العراق وهذا يعد احد معوقات تطبيق توسيع مبدأ الشمول المالي. وبسبب انعدام التكنولوجيا في بعض المناطق من العراق وكذلك عدم الترويج للخدمات المصرفية عن طريق وسائل الاعلام أدى الى ضعف الوعي المصرفي وخاصة في المناطق النائية وهذا ما اثر على توسيع قاعدة الشمول المالي. ويقاس الوعي المصرفي من خلال المعادلة التالية. (الجنابي، 2019: 20).

الوعي المصرفي = العملة خارج البنوك / M1 (2020)

$$54.9 = 86.8 / 47.6 =$$

الملاحظ انها تشكل نسبة عالية في عرض النقد (M1) وهذا دليل على ضعف التعامل مع القطاع المصرفي.

2- ضعف الثقافة المالية للجمهور

إن خدمة الزبائن لا تنحصر فقط في تلبية احتياجاتهم سواء في ارجاع حقوق أو حل خلاف بل تتعداها الى أفكار عديدة والتي ترتقي إلى مفهوم خلق زبائن تعي جميع حقوقها المصرفية وذلك بزيادة الوعي بالثقافة المصرفية لدى الجميع والتأكيد على أن معرفة المعاملات المصرفية ليست احتكاراً على العاملين في القطاع المصرفي، ومن الواجب المصرفي تقديم بعض المعاملات والمفاهيم المصرفية لجميع الزبائن تعلمهم بكل شيء عن اية عملية مصرفية، وعليه لابد من وجود قسم خاص بالتعليم المالي والثقافة المالية. (<http://www.qcb.gov.qa>). ويعاني واقع المصارف العراقية اهماً من الجهات المسؤولة حول الثقافة المالية وقد دخلت مرحلة من الخمول جعلها في الصفوف الأخيرة مقارنة مع المصارف العالمية الأخرى .

3- حماية المستهلك المالي

يقصد بحماية المستهلك المالي ما يتم تطبيقه من إجراءات تهدف إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها الزبائن في مجالات تعاملهم مع المصارف من خلال وضع الأطر التنظيمية من سياسات وإجراءات تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الإفصاح والشفافية في التعامل المالي بما يضمن حصولهم على حقوقهم دون انقاص وعدم الاضرار بمصالحهم، والحماية المالية للمستهلك ترمي إلى خلق حالة التوازن بالعلاقة ما بين أصحاب المصلحة (مقدمي الخدمات المصرفية والمستهلك المالي)، فالمستهلك المالي اليوم لديه معلومات قليلة عن معاملاته المالية وعدم ادراكه للخيارات المالية المتاحة لاسيما أسعار التكاليف المدفوعة والفوائد السنوية وكلما كانت المنتجات المالية أكثر حداثة سيكون هناك تباين كبير في المعلومات بين الطرفين، كما يحتاج المستهلك المالي اليوم إلى معلومات كافية لاتخاذ قرارات صحيحة، وهو الشيء ذاته بالنسبة لمقدمي الخدمات المصرفية الذين يرمون للحصول على أكبر قدر من المعلومات حول الزبائن الحاليين والجدد، وكل ذلك يحتاج إلى تحليل وتقييم الأمور التي تتعلق باتخاذ القرارات. (صندوق النقد العربي، 2015: 12-17).

4- عدم امتلاك المال الكافي لفتح حساب مصرفي

أحد أهم الأسباب التي تعيق الشمول المالي هو عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح حساب مصرفي وايضاً بسبب السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها في من يمتلكون حساباً مالياً، كما يرتبط بطريقة غير مباشرة بطبيعة العمولات المفروضة على هذه الحسابات والواقع المالي يشير إلى أن هناك فرقاً عالياً بين الفائدة التي يدفعها المصرف لقاء الودائع والفائدة المقبوضة لقاء منح الائتمان لا سيما القروض والسلف وهذا الفرق هو بحدود (7.6%) وهو عالي جداً، وإن ارتفاع العمولات والفوائد التي تتقاضاها المصارف العراقية عالية جداً، وهذا يجعل الراغبين في التعامل مع المصرف يترددون بسبب ذلك، وقد يكون هناك بعض المعوقات تكون حاجز أمام فتح حساب مصرفي ومنها المسافة بين المصرف والسكن، وتكلفة فتح الحساب أو عدم الثقة بالجهاز المصرفي . إذ وجد أن هناك (24%) من البالغين في العراق تعيقهم المسافة من الحصول على حساب مصرفي وهي أعلى نسبة مقارنة مع بعض الدول العربية . فضلاً عن أن (42%) من البالغين لم يستطيعوا فتح حساب بسبب التكلفة العالية على الرغم من وجود عدد كبير من المصارف المجازة مما يؤدي إلى زيادة التنافس وتقليل أسعار تكلفة فتح الحسابات وكذلك الوثائق المطلوبة لفتح حساب ايضاً تشكل عائقاً حيث أن نسبة (23%) من البالغين يجدون صعوبة في فتح الحسابات المصرفية وإن دراسة حاجة الفئات المختلفة من السكان وإيجاد خدمات وحسابات مبتكرة موجهة لهم بطريقة مدروسة قد تساعد في توسيع قاعدة الشمول المالي وخاصة للفئات محدودة الدخل في العراق . (الحاج رسول، 2021: 54).

5 - انخفاض عدد مؤسسات التمويل الأصغر

خلال السنوات القليلة الماضية برزت مؤسسات التمويل الأصغر في العراق كمصدر موثوق به لتمويل الاسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع المحرومين من خدمات البنوك التقليدية، لكن لازال امامها القيام بالكثير حتى تتمكن من استغلال كافة إمكاناتها، وقد أوضح تقرير البنك الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء تحليلاً لوضع مؤسسات التمويل الأصغر في العراق وأهم التحديات التي تواجهها، فقد ظهر أهم عائق يواجه هذه المؤسسات ألا وهو الاطار القانوني والتنظيمي ولحد الان لا يوجد تصنيف محدد وقانوني لمؤسسات التمويل الأصغر إذ أنها تعد لحد الان منظمات او مؤسسات غير حكومية ويصعب حالياً وضع اطار رقابي على تنظيم اعمالها لا سيما التمويلية سواء من قبل البنك المركزي أو اية جهة مستقلة أخرى، فضلاً عن الضعف الإداري للجهة المراقبة لصناعة التمويل الأصغر وكل ذلك أثر على شفافية نشاط التمويل الأصغر وتحديد مقدراته على تعبئة الموارد اللازمة لعملياته، الامر الذي يجعل تطبيق الشمول المالي ضعيف بسبب ضعف هذه المؤسسات، لذا يتوجب على الدولة الاهتمام بمؤسسات التمويل الأصغر التي بدأ نشاطها عام 2004 وتخدم الآن 16500 عميلاً وتعمل في (18) محافظة – كونها إحدى الوسائل التي تساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر وتدعيم الشمول المالي. (الاطار القانوني للتمويل الأصغر 2015: 6).

6- ضعف نظام التأمين على الودائع

تعد المصارف من المؤسسات الاقتصادية المهمة والتي من خلالها يتم تقديم العديد من الخدمات للعملاء، ومن تلك الخدمات استلام الودائع المصرفية من العملاء والمحافظة عليها من جهة، واستثمارها في مجالات اقتصادية متنوعة من جهة أخرى، لأجل خلق جو استثماري في البلد، وعلى الرغم من أهمية المصارف إلا أنها تعد عرضة للتعثر الذي قد يكون لأسباب داخلية تتعلق بأسباب إدارية وفنية وقانونية كعدم الامتثال للتشريعات المصرفية بصورة خاصة وبقيّة التشريعات بصورة عامة، وقد يكون التعثر لأسباب خارجية تتمثل بالوضع السياسي أو الاقتصادي للدولة. الأمر الذي يؤدي إلى تخلف المصرف في أدائه لالتزاماته ومن تلك الالتزامات رد الودائع المصرفية للعملاء عند الطلب مما يسبب اضعافاً للثقة في القطاع المصرفي وبالتالي إحجام الجمهور عن فتح حسابات إيداع لدى المصارف والذي من الطبيعي سيؤدي إلى الحيلولة دون استثمار مدخرات الجمهور وجعل تلك المدخرات أموالاً مجمدة لدى الجمهور غير مستثمرة، وفي الواقع بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العراق نجد أن مصارفاً عديدة وبالأخص الأهلية قد اخلت بالتزاماتها برد ودائع العملاء بسبب حالة التعثر التي تمر بها، الأمر الذي أفقد أغلب الجمهور ثقتهم بتلك المصارف والذي يعد مؤشراً خطيراً بالنسبة للشمول المالي، علماً أن الشركة العراقية للتأمين على الودائع تأسست متأخراً (2019) ولم تباشر بعملها لحد الآن وهذا تحدي واضح أمام الشمول المالي. (الركابي، 2020: 145).

ثانياً: المعالجات المحفزة للشمول المالي في العراق

بالرغم من دعم ومساندة المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية (التحالف العالمي للشمول المالي/البنك الدولي/ منظمة العمل الدولي.... الخ) وكذلك تبني الدول ومن خلال بنوكها المركزية خطط استراتيجية وطنية لتوسيع الشمول المالي، إلا أن هناك معوقات وتحديات تقف دون توسيعه، وتختلف تلك التحديات من دولة إلى أخرى تبعاً لظروفها.

1- استراتيجية تحدي ظاهرة الفقر

تعد استراتيجية مكافحة الفقر جزءاً من التوجه للاستقرار الاجتماعي إذ لا معنى للحديث عن الشمول المالي أو عن الاحتواء الاجتماعي إذا لم يتم النظر وإعادة دمج الفئات ذات الدخل المحدود والمستبعدة من خدمات المصارف وسوق القطاع الرسمي، فيجب أن تخدم استراتيجية الشمول المالي وتساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتقليل الاستبعاد المالي لاسيما أن فئة الشباب اليوم ترتفع إلى مجموع السكان، كما تعاني أغلب النساء من مشكلة عدم الحصول على التمويل لمشاريعهن الصغيرة، ويرتبط موضوع الفقر بدخول الأسر ونفقاتها (وفق معيار من خلال الدخل والإنفاق) ويحدده البنك الدولي (1.9) دولار لليوم، وعليه لا بد من بناء استراتيجية للقضاء على الفقر أو الحد منه والتركيز على فئة الفقراء وتسعى لتحسين أوضاعهم من خلال تعميم المنتجات المالية لاسيما القنوات الرسمية واعتماد المالية المصغرة أو المالية الاجتماعية بشكل عام، أو اعتماد استراتيجية للشمول للتحويل نحو مالية رقمية مستدامة شمولية ويكون هدف مكافحة الفقر متكامل مع سلسلة أخرى من الأهداف، وإن الانطلاق باستراتيجيات وطنية لمعالجة ظاهرة الفقر في العراق لا بد أن تركز على عدة محاور من أهمها: محور التعليم والسكن والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي وتوفير المواد الغذائية من السلع الضرورية للفقراء ورفع سقف الاعانات الاجتماعية، وكذلك تسعى الاستراتيجية إلى تحسين أوضاع الفقراء وانتشالهم من حالة الفقر من خلال تحسين دخولهم أو من خلال تحسين فرص وصولهم إلى الخدمات ذات النوعية الجيدة، وفي المجال الاقتصادي تعطي الاستراتيجيات الأولوية لزيادة دخل الفقراء من خلال توفير فرص العمل المستدام والقروض الميسرة لهم وتسهيل اندماجهم في سوق العمل المنتظم. ولا بد من التركيز على أمور عديدة واخذها بنظر الاعتبار من أجل نجاح الاستراتيجية التي تعمل على معالجة الفقر وأهمها:

1- العمل على معالجة أسباب الفقر من خلال سن التشريعات والقوانين من قبل المؤسسات بما يضمن أعلى حد من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومحاربة الفساد ومصادر الدخل غير المشروع.

2- شبكات أمان اجتماعية فعالة تعمل على تقديم القروض للمشاريع الفردية والإنتاجية والعمل على منح إعانات طارئة للأسر الفقيرة في حالات الكوارث والمرض المفاجئ.

3- العمل على رفع سقف الإعانات الاجتماعية للأفراد إلى فوق خط الفقر لكي تستطيع تخفيض معدل الفقر.

4- التركيز على القطاع الزراعي في العراق لتوفير المواد الغذائية.

5- الاستمرار بقياس مستوى الفقر في العراق وتوفير البيانات والمعلومات للأفراد والأسر الفقيرة من خلال مؤسسة رسمية تعنى بشؤون الفقر.

وكل هذا من شأنه أن يساعد في تخفيف الفقر الذي يعد تحدياً أمام توسيع الشمول المالي الذي يسعى إليه البنك المركزي العراق. (سالم، حمادي، 2015: 15-16).

2- استراتيجية الحد من البطالة

إن مشكلة البطالة مشكلة كبيرة ومتزايدة بشكل مستمر على الرغم من أن العراق يمتلك إمكانات اقتصادية هائلة قادرة على أن تجعله بلداً يستنفذ كل قواه العاملة، إلا أن الظروف المختلفة والحروب المستمرة جعلت هذه المشكلة صعبة وتحتاج إلى إجراءات عديدة اللازم اتباعها، وكذلك تحتاج إلى الوقت الكافي للقضاء على البطالة بكافة أشكالها، ومن أهم الاستراتيجيات المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق هي: (رحيم، 2019: 184).

1- اهتمام الدولة بفئة الشباب عن طريق إيجاد المشاريع التي تستوعب طاقاتهم ويستطيعون من خلالها الإبداع في العمل.

2- الاستغناء عن العمالة الاجنبية الوافدة من الدول النامية وتوظيف العمالة المحلية بدلاً منها.

3- تشجيع وتسهيل الاستثمار داخل الدولة الذي سيساعد على إيجاد فرص عمل جديدة.

4- دعم وتشجيع القطاع الخاص ليساهم في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للشباب.

وهذه الاستراتيجيات من شأنها أن تحد من نسبة البطالة في العراق.

3- استراتيجية التثقيف المالي

لا بد من قيام البنك المركزي في الخطوات اللازمة لنشر الثقافة والوعي المصرفي والمالي من خلال الحملات الاعلانية او المباشرة لتوعية مكثفة حول مفهوم الشمول المالي وابعاده واهميته من خلال ارسال حملات من موظفي فروع البنك الى مناطق الاقضية والنواحي والارياف لنشر الوعي بالخدمات المصرفية ومن خلال الفعاليات السنوية للسلطة النقدية، كما يجب ان تقوم رابطة المصارف بالتعاون مع البنك المركزي بطرح مبادرات وتحت تسمية معينة خلال السنة، وتدريب التأمين على التثقيف المالي من خلال اشراكهم بدورات داخلية وخارجية ذات علاقة بالثقافة المالية (الريادة في الاعمال - الادخار- التخطيط المصرفي والمالي.... الخ)، وبرامج لدعم الشباب ترعاها المصارف. (تقرير الاستقرار المالي، 2019: 30-36).

4- استراتيجية اصلاح الجهاز المصرفي

من اجل زيادة التنافسية ورفع كفاءة الوساطة المالية لابد من التوسع بالسماح للفروع الاجنبية بالتواجد في السوق المصرفية العراقية، علماً انه يتواجد اليوم (14) فرعاً مصرفياً أغلبها عربية ولا بد من توسيع ذلك من خلال تبسيط الاجراءات وتقديم الدعم الاداري والفني لها من اجل اقناعها بفتح الفروع المصرفية لها، كما يتعين على السلطة النقدية اجراء بعض عمليات الدمج الطوعي والجبري ما بين المصارف لتعزيز رؤوس الاموال لدعم الاقتصاد العراقي كما يجب ان تتوزع الفروع المصرفية جغرافياً على الارياف بمستوى مكاتب تمثيل، كما يجب إعادة الهيكلة لبنوك القطاع العام وتطوير كافة الادارات والنظم التكنولوجية واستحداث ادارات جيدة لإدارة المخاطر واقسام الشمول المالي وتلعب المصارف الحكومية دوراً حيوياً وتحتل اهمية نسبية عالية في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية وعليه فأنها تستطيع تقديم تلك الخدمات إلى ذوي الدخل المحدود لاسيما البنوك المتخصصة، وان تتبنى استراتيجية لاصلاح الجهاز المصرفي الوقوف على اهم المشاكل التي يعاني منها من اجل رصد اوجه القصور وتبني الحلول السليمة لرفع كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي العراقي، فإن المؤشرات الخاصة في بنية الجهاز المصرفي سوف تشهد تغيرات جيدة ومناسبة وكالاتي: (رشيد، مستور، 2018: 4).

1- إن تحسن النشاط المصرفي وزيادة فاعليته سوف يؤدي الى زيادة كبيرة في اعداد المصارف والمؤسسات المالية وفروعها في عموم البلاد مما يؤدي إلى ارتفاع الكثافة المصرفية من خلال زيادة اعداد المصارف وفروعها.

2- إن تحسين دور القطاع الخاص في ادارة الاقتصاد سوف يزيد من نسبة ائتمانه المصرفي من اجل زيادة معدلات الاستثمار المالي والنقدي في البلد، مما يزيد من كفاءة اسواق المال.

3- إن زيادة كفاءة الجهاز المصرفي سوف يترتب عليها تحسن في العادات المصرفية لدى الافراد وزيادة الوعي مما يؤدي الى ارتفاع اعداد العملاء المستفيدين من تطبيقات الانظمة الالكترونية وخاصة ان الانظمة الالكترونية تعمل على التخلص من الاجراءات الروتينية والعمل الاداري المصرفي مما يزيد من سرعة انتقال رؤوس الاموال بين الاطراف المتعاملة.

5- استراتيجية دعم مؤسسات التمويل الأصغر

بدأت مؤسسات التمويل الأصغر بالظهور بعد عام 2003 وبدعم مؤسسات تمويلها وكالات التنمية العالمية ومنظمات اقليمية وبدأت تمارس نشاطها منتصف عام 2007 مهمتها تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وتحقيق أهداف أخرى لأعانه فئات المجتمع لاسيما الباحثين عن فرص العمل والمتضررين والمهجرين، إذ تشكل القروض الصغيرة الطريق الوحيد لعدم حرمانهم من الوصول الى الخدمات المصرفية المقدمة من الجهاز المصرفي العام والخاص، حيث يواجهون المشكلة المالية والتمويلية وما يرتبط بها، كما ساهمت الجهات الحكومية العراقية ببرامج التمويل واقراض المشاريع الصغيرة لاسيما ببرامج وزارة العمل والصناعة والشباب والبنك المركزي (عيد النبي، 2020: 7).

كما ساندت ذلك مؤسسات وشركات غير حكومية للقيام بمساندة المشاريع الصغيرة منها: الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة وتأسست عام 2009 وبمشاركة (9) مصارف خاصة وهي مؤسسة وسيطة توجه التمويل التي تحصل عليه من القنوات الاخرى الى المصارف المشاركة وتقوم الاخيرة بالإقراض الى اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وان تأسس هذه الشركة سيساهم في سحب الاموال المكتنزة في المنازل وادخالها في النظام المصرفي التي ستساهم في تطوير الاقتصاد العراقي مما يزيد من توسيع الشمول المالي.

6- استراتيجية إعادة توزيع الدخل والثروة

تستطيع السياسة المالية أن تؤدي دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع، إذ على الدولة ان تقوم باستقطاع جزء من دخول الفئات الغنية عن طريق فرض ضرائب مباشرة، وكذلك يجب تقديم الخدمات العامة للأفراد ذوي الدخل المحدود وخاصة في مجال التعليم والصحة وتقديم الاعانات الاجتماعية والاقتصادية لدعم اسعار السلع الغذائية الضرورية مما يؤدي الى تحسين المستوى المعاشي وتحقيق بين الافراد مما يقلل من هوة التفاوت في توزيع الدخل. (الحاج عدنان، 2016: 5).

7- الاستراتيجية التي تساهم في زيادة العمق المصرفي

تسعى الدولة الى تحسين أداء أسواقها المالية للوصول إلى الاسواق المالية الفعالة والجيدة وذلك من خلال تحقيق معدل مناسب من العمق المالي في سوق المال، وذلك من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تساعد على تحقيق مناسب من العمق المالي في سوق المال يكون لها دور بارز في زيادة النشاط الاقتصادي . ومن هذه الاستراتيجيات :

- 1- إصدار قوانين تستهدف بناء الثقة بين المستثمرين والبنوك من خلال مكاتب الائتمان .
 - 2- إعادة النظر في تنظيم النظام المصرفي من خلال استحداث ادوات مالية مناسبة لعميات التمويل المحليه.
 - 3- تطوير سوق رأس المال وخاصة سوق السندات.
 - 4- العمل على تنظيم الاسواق المالية بشكل كافي مما يساهم في زيادة عمق السوق وما تعبئة الموارد المالية بشكل كفوء.
- وان الوصول الى عمق مالي مناسب يحقق الاهداف الاقتصادية المنشودة مما يعمل على زيادة الشمول المالي.(محمود،2018: 20).

- 8: استراتيجية الحماية المالية لأصحاب المصالح
- نظراً لنمو وتطور مؤسسات القطاع المالي وتعدد المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن، وكذلك التوسيع في تقديم الخدمة إلكترونياً، فقد رافق ذلك بروز مفهوم حماية المستهلك المالي والذي يهدف بشكل اساسي على زيادة الثقة والترابط بين الزبائن والقطاع المصرفي، ويجب ان تتضمن استراتيجية حماية المستهلك المالي عدة امور. (نعمة،2018: 16).
- أ- حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة وحصوله على الخدمة المقدمة له بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- ب- يتطلب ذلك توفير المعلومات للزبون في جميع مراحل معاملاته من خلال الشفافية والافصاح، وهذا يسهل له الاطلاع على المزايا والمخاطر المتعلقة بكل منتج يحتاجه،
- ج- تتضمن الاستراتيجية حماية بيانات الزبون وتراعي حقوقه، فأمن المعلومات الشخصية مهم للمستهلك المالي وهو عنصر اساسي من مبدأ (اعرف عميلك جيداً) .
- د- يجب ان تتضمن استراتيجية حماية المستهلك تخفيض العمولات والرسوم المقدمة على الخدمات المقدمة وبما يتناسب مع المعايير المحددة من قبل السلطة النقدية.

- 9- استراتيجية معالجة مشكلة الديون المتعثرة
- من الاستراتيجيات المهمة على البنك المركزي هي ضرورة إصدار توجيهات او تشريعات خاصة بمعالجة مشكلة الديون المتعثرة يضمن إعادة التوازن في العلاقة بين المصارف والجهات الدائنة والمدينة، يمكن ان تسهم من تخفيف المشكلات وتمنح اصحاب المصالح مع المصارف الفرصة لتحسين اوضاعهم المالية، علاوة على تحسين الملاعة المصرفية بأخراج الديون المتعثرة من ميزانياتهم وتحرير الاحتياطات المقابلة لمبالغ الديون المتعثرة، كما يجب إعادة تقييم لحالات التعثر التي تواجه بعض المشروعات وتقديم الدعم والمساندة لهم اذا كانت لاسباب خارجة عن ارادتهم، ونتيجة الظروف الصعبة التي مربها البلاد على ان يتم التعاون مع هؤلاء المتعثرين بأعادة جدولة قروضهم واعفائهم من الفائدة المتراكمة، كما يجب التأكيد على تنفيذ اسلوب جديد يضمن عدم التعثر مستقبلاً وذلك من خلال إعداد دراسات جدوى عن المشروعات المزمع الاستثمار بها وتأهيل اصحابها ومتابعتهم لضمان التسديد، كما يجب احوالة المتعثرين على القائمة السوداء لاسيما الزبائن الممتلكين والذين قدمو وثائق مزورة واعلانها وتعميمها على جميع المصارف. (الربيعي،2012: 23).

- 10: استراتيجية تطوير نظام المدفوعات الالكتروني
- العمل على تطوير البنية التحتية لتعزيز الشمول المالي والامتة الالكترونية من خلال ما يأتي.(البنك المركزي،2020: 73-74).

- 1- تفعيل مشروع الجباية الالكترونية.
- 2- اتمتة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- 3- تنفيذ مشروع التعليم الالكتروني في العراق.
- 4- البدء بتنفيذ مشروع (اعرف زبونك) الالكتروني إذ توفرت قاعدة بيانات موحدة لتسهيل عملية التعرف على الزبون.
- 5- تطوير الخدمات المالية والرقمية.
- 6- اعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وإيصال الخدمات الى جميع الفئات.
- 7- التعاقد مع شركات التدقيق الخارجي لغرض تدقيق عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني من الناحية المالية ومدى مطابقتها مع المعايير الدولية.
- 11: استراتيجية اليات مكافحة الفساد

إن آليات مكافحة تشكل عناصر اساسية في استراتيجية مكافحة الفساد الاداري وتمثل الاستراتيجية الاجراءات كافة التي تتخذ في الدولة بهدف اصدار أداء أعلى، كذلك تعد الاستراتيجية نشاطاً مستمراً يأخذ بنظر الاعتبار القيم الادارية والبيئية، لهذا فإن أغلب مؤسسات مكافحة الفساد الاداري تضع استراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد الموجود، وتبنى هذه الاستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة وينبغي الاخذ بنظر الاعتبار إن القضاء على الفساد الاداري يستوجب قبل كل شيء توفر بيئة ثقافية واعية تبين وتوضح مخاطر هذه الظاهرة التي تمتد الى عدة ابعاد منها سياسية واقتصادية واجتماعية.(علي،2019: 20).

- 12- استراتيجيات السلطة النقدية في تحفيز الشمول المالي

إن البنك المركزي يتبنى آليات انتشار الشمول المالي في العراق الذي يعزز الثقافة المصرفية والتحول الى التبادل النقدي بواسطة التعاملات المصرفية ذات التقنيات الحديثة، وإن العراق يمر بأزمة مالية وسبل معالجتها هو تشجيع المواطنين على وضع اموالهم في البنوك لكي يتم ضخها للاسواق على شكل استثمارات بدلاً من ادخارها في المنازل، كما ان من فوائدها تقليل المخاطرة عند حصول طلب عالٍ على مسحوبات المودعين وإن هذه الاستراتيجية لاتأتي بأي نتائج ايجابية ما لم تقترن بمجموعة من الاجراءات الفاعلة التي تطمئن الجمهور وتسهل عملية الادخار ومن اهمها.(خضير، 2020: 5).

1- إلزام جميع المصارف بإتجاز عملية الربط الالكتروني للحسابات بين الفروع ففي مصرف الرافدين والرشد لا يجوز السحب والايداع الا من خلال الفرع الذي تم فيه فتح الحساب وليس من خلال اي فرع بما يختصر الوقت والمسافة.

2- منح فوائد تشجيعية لحسابات التوفير بما يوازي مستويات فوائد الاقراض لغرض تحفيز المواطنين على ايداع اموالهم في المصارف.

3- إصدار تشريعات تتعلق بحماية اموال المودعين بشكل لا يعرضهم لمخاطر خسارة اموالهم المودعة وعدم تحميل المودعين اية اعباء مالية من هذا الاجراء.

4- قيام البنك المركزي بحسم امور المصارف والبنوك الاهلية المملوكة التي تفي بالتزاماتها اتجاه المودعين من اجل اعادة الثقة بالمصارف الخاصة واشعار المودعين بأن البنك يقف الى جانبهم وليس حامياً للمصرف المملوك.

5- العمل على اجراء تغييرات هيكلية في المصارف من الادارات والابنية وخدمات الزبائن.

وهذه الاجراءات من شأنها ان تزيد من انتشار نسبة الشمول المالي بشكل سريع.

6- تعزيز محاور الشمول المالي وتكامله للوصول وتقديم الخدمات لكافة فئات المجتمع لاسيما المهمشة منها بحيث تقدم الخدمات لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ولضمان حماية حقوقهم كمستهلكين وتشجيعهم على ادارة اموالهم.

8- إكمال البنك المركزي متطلبات مباشرة الشركة العراقية للتأمين على الودائع اذ يمثل مباشرتها ركناً أساسياً للأمان المالي ولتكون شركة رصينة قادرة على تعزيز ثقة المودعين بسلامة اموالهم.

9- الانضمام إلى منظمة التحالف العالمي للشمول المالي بصفة عضو وهذا يساهم في اعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للإفادة من الخدمات التي تقدمها المنظمة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات لتحسين فرص وجودة الوصول والاستخدام للخدمات المالية.

10- المشاركة عن بعد في ورش عمل اقامها البنك الدولي لتطوير اعداد وتنفيذ استراتيجيات توسيع الشمول المالي وبمشاركة ممثلين عن المصارف وشركات الدفع الالكتروني ورابطة المصارف الخاصة في العراق وكذلك المشاركة في ورش وندوات يقيمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع المنظمة العالمية للشمول المالي.

11- تعزيز الافصاح والشفافية للمصارف وإلزام البنك المركزي المصارف بتطبيق المعيار الدولي المحاسبي (9) والافصاح المالي والزام المصارف بتوفير جميع المعلومات لاسيما المتعلقة بالمنتجات المالية المقدمة للزبائن على شرط ان تتصف بالوضوح والدقة والبساطة وبما يسهل الاطلاع والفهم لها من قبل العملاء ومعرفة مزاياها ومخاطرها، على ان تشمل كافة المعلومات عنها (العمولات، الرسوم، الاسعار) كما تلزم الزبائن ايضاً بتقديم معلوماتهم بشكل صحيح ودقيق امام المصارف، كما تلزم المصارف بأنشاء نافذه الكترونية والاطلاق الفعلي لنظام الاستعلام الانتمائي (CBS) والذي يربط المصارف العاملة كافة في العراق.(الخطة الاستراتيجية، 2020: 17-21).

12- المشاركة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية التي عقدها صندوق النقد العربي عام 2020 والتي تعد من المحركات الاساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي وتعزيز مستوى الدعم التقني وتنمية القدرات لدعم العراق تقنياً وفنياً، وتم انشاء فريق عمل اقليمي سيشترك فيه العراق ويشرف عليه الصندوق، كما خرجت المبادرة باعتبار 27 من ابريل من كل عام مناسبة لحياء اليوم العربي للشمول المالي، والمبادرة هي فرصة للمشاركة والتعلم بشأن قضايا الشمول المالي مثل توفير الخدمات للنازحين، الشمول المالي المتعلق بشؤون المرأة وتمكينها مالياً، تمويل الشركات الصغيرة، تمويل رواد الاعمال، التمويل الزراعي الريفي، التمويل الرقمي، التوعية المالية، رسم السياسات ذات العلاقة بالشمول المالي، الاستمرار بالمشاركة بالندوات والحوارات من قبل السلطة النقدية، علماً ان المبادرات هي طويلة الأجل تحمل اهدافاً كثيرة منها: الشروع باصلاحات تصب في مجال الشمول المالي (3 سنوات) إضافة إلى تعميم وتوفير خدمات مالية أكثر ملائمة مع الافراد والشركات، كما قدم البنك الدولي المساعدة الفنية للسلطة النقدية لتصميم استراتيجية الشمول المالي في تشرين الاول لسنة 2020 وإشراك اصحاب المصلحة بدورات تدريبية تتعلق بمسار الاستراتيجية الوطنية الواقعية، كما اشترك العراق بورشة عمل التثقيف الرقمي وحماية المستهلك المالي وبإشراف الوكالة الالمانية للتنمية وشارك بها موظفو البنك المركزي، والشئء المهم بالمبادرة هو تطبيق نموذج المسح الاحصائي لجانب الطلب والعرض للخدمات المالية والمصرفية.(صندوق النقد العربي، 2020: بدون صفحات) الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً - الاستنتاجات

1- إن الشمول المالي يساعد على تقديم كافة الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع في المناطق الحضرية، مما يخلق وسيلة للراحة والرفاهية .

2- إن نسبة الشمول المالي لاتزال ضعيفة ولا تؤدي الغرض المنشود منها.

3- ضعف الشمول المالي في المناطق الريفية والناحية بسبب تركز البنوك في مراكز المدن.

- 4- ضعف التعامل بخدمات الدفع الالكتروني بسبب عدم معرفة الجمهور بكيفية التعامل مع هذه الخدمات.
 - 5- ضعف المبادرات المقدمة من المصارف الخاصة واعتمادها بشكل كامل على مبالغ مبادرات السلطة النقدية.
 - 6- إن تحقيق الشمول المالي سوف يعكس القدرة المالية للمجتمع ويتجلى خاصة عند ذوي الدخل المنخفض.
 - 7- إن تقديم استراتيجيات لمعالجة التحديات سوف يعكس التطبيق الجيد للشمول المالي.
 - 8- إن ازدياد عدد الفروع المصرفية من (843) عام 2017 الى (891) عام 2020 أدى الى زيادة نسبة الشمول المالي.
 - 9- إن زيادة خدمات الدفع الالكتروني حتى نهاية 2021 يعكس التطبيق الجيد للشمول المالي على الرغم من الحركة البطيئة.
- التوصيات
- 1- على المصارف الاهتمام بالشمول المالي خاصة من حيث الوصول والاستخدام لانه يؤدي الى زيادة رفاهية المجتمع.
 - 2- على المصارف الاهتمام بالتقنيات المالية التكنولوجية من أجل تقديم الخدمات بسهولة وبكف منخفضة.
 - 3- على الدولة الزيادة في نشر أجهزة الدفع الالكتروني لأنها من الادوات الرئيسية التي تحقق الشمول المالي.
 - 4- تطوير التشريعات والقوانين والاجراءات الخاصة بالشمول المالي قدر الامكان ونشر الوعي المصرفي بين الجمهور من أجل خلق أفراد قادرين على التعامل مع المؤسسات المالية.
 - 5- على الدولة فتح دورات تدريبية للموظفين عن الخدمات الالكترونية والمالية وكيفية استخدامها من اجل تطوير قدراتهم المالية.
 - 6- على الحكومة الاهتمام بالتنقيف المالي للجمهور من أجل معرفة الخدمات التي تقدمها المصارف لهم.
 - 7- على الدولة فتح فروع مصرفية في المناطق الريفية والقرى من أجل التمتع بالخدمات التي تقدمها هذه الفروع للجمهور.
- المصادر والمراجع
المصادر العربية

Reference

المجلات والمؤتمرات العلمية:

1. رحيم، عباس فاضل، (2017)، "العمليات المصرفية" مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 7، العدد، 1.
2. رحيم، ميادة حسن، (2019) " البطالة وسبل معالجتها في العراق"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 4.
3. الركابي، سماح حسين، (2020) " التامين على الودائع المصرفي في ظل التشريع العراقي" مجلة الحياة للعلوم الإدارية، المجلد 5، العدد 70، جامعة بابل.
4. سالم، علي عبد الهادي، (2015) " تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، جامعة الانبار.
5. الشمري، كمال كاظم، الفتلاوي، ريام فاضل، (2016) "تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي"، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 63.
6. عبد جاسم، عبد رسول، (2019)، " البطالة في العراق (الواقع والحلول)"، مجلة المنصور، مجلد 7، العدد 11.
7. عزيز، حيدر عبد المنعم، (2019) " استراتيجية البنك المركزي العراقي ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي (2016-2022)" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (61)، 2019.
8. لفقة، محمد طارق، (2019) " دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق" مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 5، العدد 22، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.
9. محمد، بشار زنون، واخرون، (2018) " الاصلاح والتحرر المالي في العراق مع اشارة للتجربة المصرفية"، مجلة تنمية الراقدين، مجلد 2، العدد 7.
- 13- بتال، احمد حسين، (2020) " العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في العراق"، رسالة ماجستير جامعة الانبار/كلية الإدارة والاقتصاد .
- 14- بوتبينة، حدة، (2018) "ابعاد الشمول المالي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باتنة، الجزائر.
- 15- عجور، حسنين محمد بدر، (2017) "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة /الجامعة الإسلامية، غزة.

البحوث والتقارير:

1. "استراتيجيات التخفيف من الفقر" (2018) اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، وزارة التخطيط، دار الأمين للطباعة والنشر.
2. "البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق"، (2018)، دار الواصل للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة.
3. البنك المركزي العراقي، (2020) "الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2021-2023)" وزارة المالية.
4. البنك المركزي العراقي، (2020) "تقرير الاستقرار المالي، (2016-2020)".
5. البنك المركزي العراقي، (2020) "التقرير الاقتصادي"، النشرة الاحصائية السنوية.
6. صندوق النقد العربي، (2015) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، "تقديرات فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية".
7. عبد النبي، وليد عيدي، (2018) " دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي (2019)"، بحث منشور في البنك المركزي العراقي.
8. عبد النبي، وليد عيدي، (2019) " شركات ضمان الودائع ودورها في حماية الجهاز المصرفي والودائع"، بحث منشور في البنك المركزي العراقي.

المصادر الأجنبية:

1. Fungacova, Zuzana and Weill, Laurent (2014), Understanding financial inclusion in China, BOFIT-Institute for Economies in Transition Bank of Finland, Discussion Papers 2014.
2. Irshad Mahammad M and Shahid, Mahammad (June 2019), A Theoretical Study on Financial Inclusions with Reference to Central Government Schemes of India, The research journal of social sciences, .
3. Park, Cyn-Young and Mercado, Rogelio V. Jr (2015), Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, Asian Development Bank (ADB), Economics Working Paper Series, .
4. Sarma, Mandira (2008), Index of Financial Inclusion, Working Paper, No. 215, Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi.
5. Shankar, Savita (Feb. 2013), Financial Inclusion in India: Do Microfinance Institutions Address Access Barriers? Journal of Entrepreneurship Perspectives (ACRN). Vol. 2, Issue 1, p. 60-74.
6. Rahming,S.(2020).The Importance of Financial Inclusion :How can the level of financial inclusion be improved and expanded in the Bahamas?
7. Chen,W;&Yuan,x.(2021).Financial inclusion in China:an overview .Frontiers of Business Research in China, 1